الأمم المتحدة

A/59/845–S/2005/386

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
13 June 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والخمسون
البنود ٣٦، ٣٧، ٦٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين
إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط
التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مجلس الأمن
السنة الستون

مذكرة شفوية مؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وتتشرف بأن ترفق طيه نص البيان الصحفي الختامي الصادر عن الدورة الخامسة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعقود في الرياض في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وتكون البعثة الدائمة لمملكة البحرين ممتنة لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ٣٦، ٣٧، ٦٢ و ١٤٨ من جدول الأعمال، ووثائق مجلس الأمن.

160605 160605 05-38344 (A)
0538344

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبحرين

البيان الصحفي الصادر عن الدورة الخامسة والتسعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

٤ جمادي الأولى ١٤٢٦ هـ الموافق ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ م

الرياض

عقد المجلس الوزاري دورته الخامسة والتسعين، يوم السبت ٤ جمادي الأولى ١٤٢٦ هـ الموافق ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥م، في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، برئاسة معالي الشيخ/محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية في مملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري، ومشاركة معالي عبد الرحمن بن حمد العطية، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ورفع المجلس الوزاري أطيب التهاني وأصدق التمنيات إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، حفظه الله، معبّرا عن عميق غبطته وسروره أنْ منَّ الله عليه بالشفاء، سائلا العلي القدير أن يديم على خادم الحرمين الشريفين الصحة والعافية، وأن يحيطه بعنايته ورعايته، ويمده بعونه وتوفيقه، ولا يريه مكروها، وأن تنعم المملكة العربية السعودية في عهده الميمون بمزيد من الرخاء والازدهار، ومواصلة العطاء في المسيرة المباركة لمجلس التعاون، مع إخواته قادة دول مجلس التعاون.

كما رفع المجلس الوزاري أطيب التهاني وأصدق التمنيات إلى مقام حضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت، حفظه الله، على نجاح العملية الجراحية التي أُجريت لسموه الكريم، ويسأل المولى عزّ وجل أن يديم على سموه الصحة والعافية وأن يرعاه بعنايته لمواصلة مسيرة الخير والرفاه لشعب دولة الكويت الشقيق، والمسيرة الخيرة لمجلس التعاون، مع إخوانه قادة دول مجلس التعاون.

وعبّر المجلس عن التهاني والتبريكات لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، حفظه الله، بمناسبة تطبيق الدستور الدائم للبلاد، متمنين لدولة قطر الشقيقة أميرا وحكومة وشعبا دوام التقدم والازدهار.

واستذكر المجلس الوزاري ما تم التوصل إليه في اللقاء التشاوري السابع لقادة دول مجلس التعاون، الذي عُقد يوم السبت ٢٠ ربيع الآخر ١٤٢٦هـ الموافق ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٥م في الرياض، وما اتخذه القادة بشأن تعزيز ودعم التعاون المشترك. وتطورات القضايا السياسية والأمنية، الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية ومسيرة السلام في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب ومسيرة التطوير والتحديث في المنطقة، والعلاقات البينية مؤكدين أن قدرة مجلس التعاون على مواجهة التحديات ترتبط بوحدة الموقف داخل المجلس.

في مجال التعاون الاقتصادي، اطَّلع المجلس الوزاري على ما توصلت إليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي، في اجتماعيها السابع والستين، والثامن والستين، من توصيات وقرارات لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك، شملت الاتحاد الجمركي، واستكمال السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد النقدي، والمفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية، والتي صدرت حولها بعض المقترحات والآراء الجديدة، وعليه قرر المجلس الوزاري إحالتها إلى لجنة التعاون المالي والاقتصادي للنظر فيها.

كما قرر المجلس الوزاري السماح (بناء على تفويض من المجلس الأعلى) لمواطني دول المجلس بممارسة الأنشطة التالية: مكاتب التوظيف الأهلية، وتأجير السيارات، ومعظم الأنشطة الثقافية، وذلك اعتبارا من الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥م.

وفيما يتعلق بعلاقات دول المجلس مع الدول والمجموعات الدولية، نوّه المجلس الوزاري بنتائج الاجتماع الوزاري المشترك الخامس عشر، بين دول المجلس ودول الاتحاد الأوروبي، الذي عقد في مملكة البحرين بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥م، وأخذ المجلس الوزاري علما بعقد جولة جديدة من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، خلال الفترة ٧-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥م، وبالاتفاق على عقد جولة جديدة من المفاوضات مع الصين، يومي ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥م، كما أخذ علما بالتوقيع على اتفاقيتين إطاريتين للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وكل من مجموعة الميركسور وجمهورية تركيا، تمهيدا للدخول في مفاوضات لإقامة منطقتين للتجارة الحرة مع كل منهما.

وفي مجال شؤون الإنسان والبيئة، اطَّلع المجلس الوزاري على الخطوات المتبعة لتنفيذ قرار المجلس الأعلى، في دورته الخامسة والعشرين، بشأن الموافقة على مد الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في أي دولة عضو ووفق النظام المصاحب للقرار، وأشاد بجهود دول المجلس في هذا الشأن لتطبيق القرار.

واطّلع المجلس الوزاري على الجهود التي تمت من قِبَل لجنة وزراء التعليم العالي ووزراء التربية والتعليم لتنفيذ قرار المجلس الأعلى، في دورته الخامسة والعشرين، كما أحاط المجلس علما بتشكيل الأمانة العامة للفريق الخاص بتقويم مستوى تنفيذ قرارات المجلس الأعلى الخاصة بالتعليم.

كما اطّلع المجلس على تقارير متابعة لأعمال لجان التعاون المشترك في مجال الإنسان والبيئة، وعبّر عن ارتياحه لما تم تحقيقه فيها.

وفي المجال العسكري، اطّلع المجلس الوزاري على سير التعاون العسكري، خلال الفترة السابقة، خاصة ما يتعلق بسير العمل في المشاريع العسكرية المشتركة الخاصة بالاتصالات المؤمَّنة وحزام التعاون وبقية مجالات التعاون العسكري الأخرى.

وعبّر المجلس عن ارتياحه لما تم من إجراءات ودراسات، وأكد على أهمية استكمال بقية الجوانب المتعلقة بمجالات التعاون العسكري في ضوء القرارات الصادرة بشأنها.

وفي مجال التنسيق والتعاون الأمني، استعرض المجلس الوزاري مسار التنسيق والتعاون الأمني بين الدول الأعضاء في ظل المستجدات الأمنية إقليميا ودوليا، وأبدى ارتياحه لما تم اتخاذه من إجراءات تنفيذية للقرارات في هذا المجال، وخاصة ما يتعلق منها بإصدار البطاقة الذكية التي ستُسهم من خلال استخداماتها المتعددة في تسهيل تنقل المواطنين بواسطتها بين الدول الأعضاء.

وفي مجال مكافحة الإرهاب جدّد المجلس الوزاري دعوات دول المجلس إلى بلورة جهد عالمي لمكافحة ظاهرة الإرهاب التي أخذت بُعدا وأشكالا وصورا متعددة تهدد السلم والأمن الدوليين، مؤكدا أهمية التصدي لهذه المشكلة الكونية إقليميا ودوليا.

وفي هذا السياق عبّر المجلس عن تقديره لمبادرة المملكة العربية السعودية في الدعوة إلى عقد المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب، والذي عُقد في الرياض، خلال الفترة ما بين ٥ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥م، وأكد المجلس عن ترحيبه ودعمه لبيان الرياض والتوصيات الصادرة عنه، والتي من أبرزها مقترح صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، حول إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، والذي لا شك أنه سيُسهم بشكل حيوي وفاعل في دعم الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب.

وفي الجانب السياسي، بحث المجلس الوزاري عددا من القضايا الهامة، المطروحة على الساحتين الإقليمية والدولية، وأوضح مواقفه الثابتة منها، وذلك على النحو التالي:

بشأن قضية استمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى)، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، جدّد المجلس تأكيده على ما يلي:

- دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث، وعلى المياه الإقليمية، والإقليم الجوي والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة.

- التعبير، مجددا، عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع جمهورية إيران الإسلامية، حتى الآن، أية نتائج إيجابية، من شأنها التوصل إلى حل لقضية الجزر الثلاث، وبما يُسهم في تعزيز أمن واستقرار المنطقة.

- النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.

- دعوة جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وفي الشأن العراقي، استعرض المجلس تدهور الوضع الأمني والإنساني، وتزايد مسلسل العنف في العراق، وما يترتب على هذا الوضع من استمرار لمعاناة الشعب العراقي الشقيق، وعرقلة العملية السياسية، الهادفة إلى إرساء أسس إيجابية للعراق الجديد. وفي هذا الإطار، جدد المجلس الوزاري مواقفه الثابتة، والمتمثلة فيما يلي:

- إدانة كافة الممارسات والأعمال الإرهابية، التي تستهدف المدنيين والعسكريين العراقيين، والمؤسسات الإنسانية والدينية، وخطف الأبرياء والتنكيل بهم.

- دعم وتأكيد كافة الجهود المؤدية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وإشراك كافة أطياف الشعب العراقي في العملية السياسية، حفاظا على وحدة العراق، واستقلاله وسيادته.

- التأكيد على عدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، ودعوة الأطراف الأخرى للالتزام بالنهج ذاته.

- التطلع إلى استرداد العراق لعافيته، وعودته عضوا فاعلا في محيطه الخليجي والعربي والدولي، وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٦، والعيش في أمن وسلام مع جيرانه.

- تجديد الإدانة لعملية القتل الجماعي المتعمد للعراقيين والأسرى والمحتجزين من مواطني دولة الكويت، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، والتي ارتكبها النظام العراقي السابق، وما تم اكتشافه مؤخرا من مقابر جماعية، تمثل انتهاكا صارخا وجسيما لحقوق الإنسان، والمبادئ الإسلامية، والأخلاقية والقيم العربية.

- حث الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة العراقية، لبذل الجهود اللازمة لإيجاد حل نهائي لإعادة الممتلكات الكويتية والأرشيف الوطني لدولة الكويت، والوثائق التي استولى عليها النظام العراقي السابق، خلال فترة احتلاله لدولة الكويت.

- تابع المجلس تطورات الأحداث على الساحة العراقية وما تشهده من استمرار للعنف وقتل واستهداف للأبرياء من أبناء الشعب العراقي المتطلع إلى تحقيق الأمن والاستقرار، مؤكدا أن ذلك يتطلب تعاون جميع العراقيين ووقوفهم صفا واحدا في وجه كل مَن يتربص بالعراق وشعبه سوءا، ليعود إلى فاعليته في المنظومة الدولية.

- وعبّر المجلس عن تطلعه إلى أن يُسفر المؤتمر الدولي حول العراق، المزمع عقده في بروكسل يوم ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥م، عن دعم الحكومة العراقية وبما يدعم استقرار العراق واستقلاله ووحدة أراضيه.

وتابع المجلس الوزاري تطورات الأحداث على الساحة الفلسطينية، ومستجدات عملية السلام في الشرق الأوسط، وأكد على ما يلي:

- مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالكف عن الممارسات العدوانية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والتوسع في بناء المستوطنات، واستمرار بناء الجدار الفاصل في القدس ورام الله، وانتهاج سياسات المماطلة والتسويف في تنفيذ الاتفاقات والتعهدات التي قطعتها، فيما تم الاتفاق عليه مع الأطراف المعنية، وتحدي الأعراف والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية، وتجاهل خريطة الطريق، وإيجابيات المبادرة العربية.

- إن السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام، وقيام دولة فلسطينية مستقلة، قابلة للبقاء وعاصمتها القدس الشريف، إلى جانب دولة إسرائيل، تعيشان في أمن وسلام، والانسحاب من الجولان السوري المحتل إلى خط حدود الرابع من حزيران/يونيه من عام ١٩٦٧م، والانسحاب من مزارع شبعا في جنوب لبنان.

- الإشادة بجهود فخامة رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس، الهادفة إلى توفير الأمن والاستقرار لأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق، واستئناف المفاوضات المؤدية إلى

إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وفي هذا السياق عبّر المجلس الوزاري عن ارتياحه لنتائج لقاء فخامة الرئيس جورج بوش بفخامة رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس.

- دعوة الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، ودول الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، بشكل عام، إلى مواصلة الجهود، والعمل على تفعيل خارطة الطريق، والمبادرة العربية، لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

- مطالبة المجتمع الدولي، مجددا، بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الخليج، وحمل إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، واعتبار ذلك شرطا أساسيا لأية ترتيبات أمنية مستقبلا.

- التعبير عن حرص دول المجلس على دعم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للشعب اللبناني الشقيق، وإدانة التهديدات والاعتداءات الإسرائيلية، المتكررة، على سيادة لبنان واستقلاله، ودعوة الشعب اللبناني الشقيق إلى التلاحم ووحدة الصف.

تابع المجلس الوزاري النقاش الدائر حول توسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، وأكد على أهمية إتاحة المزيد من الوقت للتنسيق والتشاور في هذا الشأن.

صدر في الرياض

يوم السبت ٤ جمادي الأولى ١٤٢٦هـ الموافق ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥م